

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية

عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

وتقدير الفحص المحدود عليها

خازم حسَن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٢ ٣٦ ٣٥ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
 تليفاكس : ٢٣ ٣٦ ٣٥ ٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
 البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
 صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدي : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها عن فترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، ولملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليبية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستئاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

- ١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣٥-٣١) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية، حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة للمجموعة) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قدمت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنابات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم بإلغائه بكل ما ترتب عليه من ثالث.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه و إعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بما يعني إلغاء الحكم السابق، وتم تحديد جلسة في ٦ إبريل ٢٠١٣، وتم تأجيلها إلى جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لإبداع لجنة الخبراء تقريرها.

ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

- ٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٢-٣٣) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتع بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠. وترى إدارة الشركة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإنفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعمى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعمى مع بقاء الأوعية الضريبية المغفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالإنفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لتصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قاتلتنا ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وبباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالي المبالغ المسددة حتى يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وتحفظ حقوقها في إسناد ما وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ حقوقها في إسناد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى "محكمة الإسكندرية الابتدائية" برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بذب خير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير وتم إحالتها إلى لجنة الخبراء ولم يبدأ الخبير مأموريته حتى الآن.

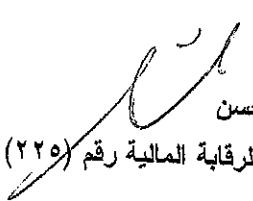
كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٠-١) و (٣٦-٢) من الإضافات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقم لصالح هيئة الميناء.

وتقى إدارة الشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئه العامه لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصّة بتبادل الخامات بميناء الدخلية وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة الازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات، وأن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئه ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٤ - كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٥-٣) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية فقد أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية بجلاسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ حكماً بشأن ما أُسند لبعض المسؤولين بالشركة وبعض شركات مجموعة العز فيما يتعلق بمخالفة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وبلغ قيمة مجموع الغرامات المقضي بها على شركات مجموعة العز "تضامناً" في هذا الحكم مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

وتقى إدارة الشركة بناءً على رأى المستشار القانوني للمجموعة أن هذا الحكم الاستئنافي مردح الإلغاء للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذا ما طعن عليه بالقضى، وقادت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية، هذا وقد أصدرت محكمة جنابات القاهرة الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤ قراراً بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها والمقيدة برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف، وبموجب هذا الحكم الصادر يوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها، وبالتالي فإنه يصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تقع على شركة العز بخصوص هذه الدعوى لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

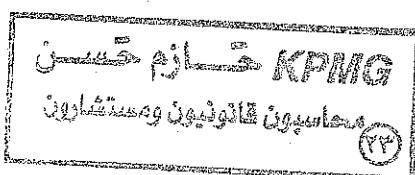
٥ - كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٣-٤) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية وندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، وبما لها من تأثير على زيادة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل، تقوم إدارة الشركة وشركاتها التابعة بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، و ذلك بتثبيت بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها و المستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وشركاتها التابعة.



حازم منتصر

حازم حسن KPMG

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٥٥٢٢)



القاهرة في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة
في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١ بالألف جنيه مصرى	٢٠١٤/٦/٣٠ بالألف جنيه مصرى	إيضاح رقم
١١ ٢٨٧ ٠٠٩	١١ ٢٣٨ ٤٦٩	(٤)
٣ ١٧٧ ٥٢٣	٣ ٦٧٢ ٥٥٢	(٥)
١١٥	١١٥	(١-٦)
١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	(٢-٦)
٣ ١٦٠	٣ ١٨٧٩	(١-٧)
١٧٢ ٣٣٣	١٨٧ ٦٣٨	(٨)
٣١٥ ٢١٤	٣١٥ ٢١٤	(٨-٣)
١٥ ٩٣ ٢٢٤	١٥ ٥٥٥ ٧٤٧	

الأصول طويلة الأجل
 أصول ثابتة (ال資本)
 مشروعات تحت التنفيذ
 استثمارات مالية في شركات شقيقة
 استثمارات مالية متاحة للبيع
 إقراض للغير طول الأجل
 أقساط ضرائب مبيعات
 شهرة
اجمالى الأصول طويلة الأجل

٣ ٢٢٥ ٢٦٦	٤ ٣٧٨ ٤٢١	(٩)
١٦٧ ١١٢	٢٠١ ٢١٢	(١٠)
١ ١٠٨ ٣٥٨	١ ٢٣٩ ٨١٥	(١١)
٦٨ ٢٩٧	٥٢ ٣٠٦	
٤٣ ١٢٤	٤٠ ٢٥٧	(٧-٣)
٢ ١٥٣ ٧٣٦	١ ٣٧٧ ٦٩٢	(١٣)
٦ ٧٦٥ ٨٩٣	٧ ٢٨٩ ٧٠٣	

الأصول المتداولة
 مخزون
 عملاً ولوارق قبض
 مدينون وأرصدة مدينة أخرى
 موردون - دعوات مقدمة
 استثمارات في آذون خزانة
 التقديمة وما في حكمها
اجمالى الأصول المتداولة

٢ ٨٥١ ٦٨٠	٣ ٠٣٣ ٩٢٤	(١٤)
٣ ٧٨١ ٩٠٤	٤ ٣١٨ ٣٤٧	(١٥)
٤٣٧ ٧٩٨	—	(٢٥)
٥٦ ١٠٠	١١٢ ٢٠٠	(٢-٢٠)
١ ٦٨٧ ٥٥٥	١ ٥٨٥ ٣٣٥	(١٦)
٢٦٧ ٤٨٩	٣١٥ ٤٣١	
٤٩٤ ٠٧٩	٧٧٥ ٣٩٤	(١٧)
٤٠٠ ٩٤٩	١٠٣ ٢٩٣	
١ ٢٢٣	٢ ٤٨٢	(١٨)
١٩٧ ٢١٢	١٩٧ ٢١٤	(١٩)
١ ١٧٦ ٠٨٩	١ ٤٤٣ ٦٢٠	
(٣ ٤١٠ ١٩٦)	(٣ ١٥٣ ٩١٧)	
١١ ٦٨٣ ٠٣٨	١٢ ٤٠١ ٨٣٠	

الالتزامات المتداولة
 بلووك - سحب على المكتوف
 تسهيلات التمويلية وأقساط فروض تستحق خلال عام
 أقساط فرض السدادات تستحق خلال عام
الالتزامات المتداولة من أقساط طويلة الأجل
 موردون ولوارق دفع
 عملاً - دعوات مقدمة
 داللون وأرصدة دائنة أخرى
 ضريبة الدخل
 التزامات نظام المعاش التكميلي
 مخصصات
اجمالى الالتزامات المتداولة
 زيادة الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة
اجمالى الإستثمار
 يتم تمويله على النحو التالي :

حقوق الملكية

رأس المال المصدر والمدفوع

احتياطيات

أرباح مرحلة

صافي خسارة الفترة / ربح العام

أسهم خزينة

فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

حصة الشركة في نصيب العاملين و مجلس الإدارة (شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)

- شركة تابعة - في التوزيعات النقدية خلال العام

الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة

اجمالى حقوق مساهمي الشركة القابضة

حقوق الأقلية

اجمالى حقوق الملكية

الالتزامات طويلة الأجل

قرض طويلة الأجل

الالتزامات أخرى طويلة الأجل

الالتزامات ضريبية مؤجلة

اجمالى الالتزامات طويلة الأجل

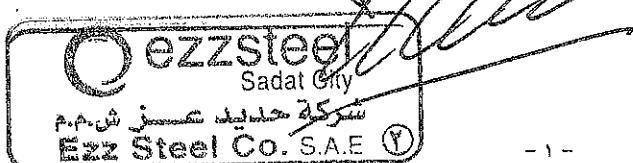
اجمالى حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بول فيليب شكيبان

تقرير الفحص المحدود "مرفق"



قائمة الدخل المجمعة

رقم	إيضاح	عن فترة الستة أشهر المنتهية في:		عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في:		المبيعات (الصافي)
		٢٠١٣/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	٢٠١٣/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	
٥٥٦٠٨٠٩	بالألاف جنيه مصرى	٤٩٧٦٦٦٤	١١٤١٣٥٦	١٠٢٦٣٧٢	(١٧-٣)	بخصم:
٤٨٩٨٥٩٥	بالألاف جنيه مصرى	٤٧٥٠٩٧٧	٩٧١٩٣٩٠	٩٦٦٥٥٩٤	(٢٧)	تكلفة المبيعات
٦٦٢٢٩٤	بالألاف جنيه مصرى	٢٢٥٦٨٧	١٤٢١٩٦٦	٥٩٨١٢٧		مجمل الربح
٤٣٦٤٣	٣٧٠٦٠	٧٥٨٥٨	٦٧١٩١	(٢٨)		
١٢٩٢١١	١٥٧٢٩٣	٢٤٦٧٠٠	٢٨٥٦٠٦	(٢٩)		
—	٧٣	٩٠	٧٣	(١٢)		
١٠٠	—	٨١٠٠	—	(١٩)		
١٧٣٨٥٤	١٩٤٤٢٦	٣٣٠٧٤٨	٣٥٣٣٧٠			
٤٨٨٤٤٠	٣١٢٦١	١٠٩١٢١٨	٢٤٤٧٥٧			
(٢١٥٧١٩)	(٢٠٨٣٢٥)	(٤٥١٤١٥)	(٣٩٢٤٩٢)			
٢٣٧٢٢٣	٢٣٣٢٠	٤١٣٤٨	٤٩٣٥٦			
(٥٥٠)	(١٦٥٠)	(١١٠٠)	(٢٢٠٠)			
(٣٦٣٨)	(٢٥٤٦٧)	٩٩٣٥١	(٦١٣٢٨)			
(١٩٦١٨٤)	(٢١٢١٢٢)	(٣١١٨١٧)	(٤٦٦٦٤)			
١٣٦٣٢	—	١٣٦٣٤	—			
٥١٦٠٨	٥٦٧٠	٦٣٦٨٨	١٧٦١٧			
٢١٨	١٠٨٠٩	٢١٨	١٢٥٧٥			
(١٣٠٧٧٦)	(١٩٥٦٤٣)	(٢٣٤٢٧٧)	(٣٧٦٤٧٢)			
٣٥٧٧١٤	(١٦٤٣٨٢)	٨٥٦٩٤١	(١٣١٤٧٥)			
(١٢٨٥٧١)	(٢٥٣٨٤)	(٢٤٣٤٢٩)	(١٠٣٢٩٣)	(١٩-٣)		
٢٠٨٦٦	٧٧٠٩٧	٨٠٩١	٩٢٥٠٥	(٢-٢٦)		
٢٥٠٠٩	(١٦٢٦٦٩)	٦٢١٦٠٣	(٤٢٥٠٣)			
٩٩٤٢٢	(١٥٧١١٠)	٣٠١٨٤٣	(١٧٥٧٤٩)			
١٥٠٥٨٧	(٥٥٩)	٣١٩٧٦٠	٣٣٢٤٦			
٢٥٠٠٩	(١٦٢٦٦٩)	٦٢١٦٠٣	(٤٢٥٠٣)			
٠١٩	(٠٣٠)	١,٤٧	(٠,٣٣)	(٣٤)		

تعتبر الإضافات من رقم (١) إلى رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة التورية وتقرراً معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في

النقدية من أنشطة التشغيل		تصافي (خساره) ربح الفترة قبل الضرائب
تعديلات ل搿سية صافى (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من النشطة التشغيل		
٢٠١٣/٦/٣٠ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٤/٦/٣٠ بالملايين جنية مصرى	إضاح رقم
٨٥٦٩٤١	(١٣١٧١٥)	
٢٣٦٣٣٥	٣٥١٩١	(٤)
(٢٨٨٧)	(١٩٣٤)	
١١٠٠	٢٢٠٠	
(١٣٦٣٤)	—	
٩٠	٧٣	(١٢)
٨١٠٠	—	
(٢١٨)	(١٢٥٧٥)	
٤٥١٤١٥	٣٩٢٤٩٢	
(٧٤١)	(٨٧٩)	
٧٥٣٥	٨١٧٤	
(١٠٧٥٢٤)	٤٧٦٧٢	
١٥٣٦٥١٢	٦٥٣٦٩٩	
٣٥٧٩٩	(١١٣٥٥٠٣)	
(٢٠١٨١٨)	٣٥٤٤٤	
١٧٣٨٤٢	(٤٣٦١٨٦)	
٢٠٣٦	١٩٨٩	
(٨٥٤١٠)	(٩٨)	
١٥٣٥٤١٧	(٨٨٠٦٧٥)	
(٨٤٨٢٧٤)	(٣٩٣٨٧٥)	
(٤٢٨١١)	(٤٠٠٦٧٥)	
٨٣٢٥٥٨	(١٦٧٥٢١٥)	
<u>التغير في بنود رأس المال العام</u>		
—	المخزون	
—	العملاء والمديون والأرصدة المدينة الأخرى	
—	الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	
—	التزامات نظام المعاش التقديسي	
—	مستخدم من المخصصات	
٢٠٤٩٩٢	(٥٥٧٤١٧)	
(٩٧٨٣٧)	(٨٥٧٧٤)	
١٠٤٦٠٠	٩٠٥٧٥	
٢١٩	١٢٦١١	
—	(١٥٣٠٥)	
(٢٣٠٨٠)	(١٠٥٢٥)	
١١٤٤٥	٨٧٥٧	
(٢٠٩٦٨٥)	(٥٥٧٠٧٨)	
<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>		
—	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	
—	مدفوعات نقدية لشراء استثمارات مالية (أذون خزانة)	
—	متصلات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزانة)	
—	متصلات من بيع أصول ثابتة	
—	المددد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات - أقساط سلع رأسمالية	
—	مدفوعات لإقراض العاملين	
—	متبرضات من إقراض العاملين	
—	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	
(٥٣١٥)	١٤٨٢٠٠٨	
—	(١٦)	
١٥٣٣٧	٢٦٣٤٩٥	
—		
(٥١٦٣٢٤)	(٧٨٧٠٩٢)	
٤٠٤٨٩٨	١٣٥٩٣٦٣	
—	(٤٤٠٠٠)	
(٢١٠٩١٩)	(٣٢١٢٨٦)	
(٣١٢٣٢٣)	١٥٥٦٤٧٢	
٣١٠٥٥٠	(٦٧٥٨٢١)	
(١٦٦٩١١)	(١٢٦٢٥٢٤)	
(٤٨٦)	١٨٢٥	
(٧٥١٨٤٧)	(١٩٣٦٥٢٠)	
<u>صافي التغير في النقدية وما في حكمها</u>		
٢٠١٣/٦/٣٠ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٤/٦/٣٠ بالملايين جنية مصرى	النقدية وما في حكمها أول الفترة
٨٥٦٩٤١	(١٣١٧١٥)	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
٣١٠٥٥٠	(٦٧٥٨٢١)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة
(١٦٦٩١١)	(١٢٦٢٥٢٤)	
(٤٨٦)	١٨٢٥	
(٧٥١٨٤٧)	(١٩٣٦٥٢٠)	

نقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

- ١ - نبذة عن الشركة

تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائى والنظام الأساسى للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ فى أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادس.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.
يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيبان.

الشركات التابعة

شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

شركة العز للصلب - الجزائر (شركة ذات أسهم):
تأسست في عام ٢٠٠٨ وخاضعة لأحكام القانون الجزائري. وقد تم شطب الشركة من السجل التجارى بالجزائر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ وتم إعادة تبويب الاستثمار في شركة عز للصلب - الجزائر ضمن بند الدينون والأرصدة المدينة الأخرى منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:

شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية):
تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيها يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارجها بالقوائم المالية المجمعة:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>
%	%		
٩٨,٩١	٩٨,٩١		مصنع العز للدرفلة
٩٨	٩٨		العز للصلب - الجزائر
٥٤,٥٩	٥٤,٥٩		العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٦٣,٨٤ (مباشر وغير مباشر)	٦٣,٨٤ (مباشر وغير مباشر)		العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة		

كما يوضح البيان التالي نسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية التي تم إدارجها بالقوائم المالية المجمعة:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>
%	%		
٥٥	٥٥		العز لصناعة الصلب المسطح
٩٠	٩٠		حديد للصناعة والتجارة والمقاولات
٨٧ (غير مباشر)	٨٧ (غير مباشر)		"كونتراستيل"
مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات			

إصدار القوائم المالية المجمعة الدورية

تم إعتماد إصدار هذه القوائم المالية المجمعة الدورية من إدارة الشركة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

- ٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية

١- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكالفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلي:

- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٣- عمليّة التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالألف جنيه مصرى.

٤- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإنفراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.

٥-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول وإلتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها، كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقلة في القراءة على السيطرة والتحكم ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها.
- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبدلة والأرباح غير المحققة بين الشركات.
- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل "حقوق الأقلية"، وتم حسابها بما يساوي حصتها في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل.
- تم إستبعاد أرصدة شركة العز للصلب - الجزائر من الميزانية المجمعة منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وإدراجها ضمن قائمة الدخل المجمعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٣ فقط وذلك نتيجة قرار الجمعية العامة الغير عادية لشركة العز للصلب - الجزائر بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ بتصفيتها الشركة وشطبها من السجل التجاري بالجزائر بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٣.

**الفرق الناتج عن الأستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة
بالملايين جنية**

٣ ٢٨٠ ٤٩٣ يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق متولد داخلياً نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.

١٩١ ٩١٨ يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٥٥ % من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في يوليو ٢٠٠٩ من خلال شركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق متولد داخلياً نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.

٣ ٤٧٢ ٤١١ يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١,٣٥ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة الشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.

٣ ٥٩٩ ٥٧٣

-٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

١-١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالمعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعميلات الأجنبية وقت إثبات المعاملات، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ من البنوك التي تتعامل معها الشركة، وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ الميزانية بقائمة الدخل.

القواعد المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطحة

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإغلاق في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

القواعد المالية لشركة العز للصلب - الجزائري

تمسك حسابات الشركة بالدينار الجزائري ، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإغلاق في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للعام. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية .

٢-٣ الأصول الثابتة وإملاكتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاكتفاء مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميله على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع. هذا ونقوم بإدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

فيما يلي بيان بالعمر الإنثاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

<u>عدد السنوات</u>	<u>بيان الأصل</u>
٥٠-٢٥	مباني و إنشاءات
٨	مبانى أخرى
٨	أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مباني
٢٥-٥	آلات ومعدات
٦-٥	طبقاً للاستخدام الفعلى (مصانع العز للدرفلة علي أساس ٣ ورديات)
٥-٢	وسائل نقل وانتقال
١٠-٣	أثاث ومعدات مكاتب
٥-٤	عدد وأدوات
طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيضاً أقل	تحسيبات علي مباني مؤجرة
	الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل.

٣-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروف عند تكبدتها.

٣-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكاليف كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتضت من أجله.

٣-٥ استثمارات مالية في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والتحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمار في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضموني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للأضمحل في قيمة الاستثمار.

نفاذ الفحص المحدود "مرفق"

٦-٣ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ الميزانية، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها اية خسائر اضمحلال في قيمتها.

٧-٣ استثمارات في آذون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في آذون الخزانة بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٨-٣ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة في تاريخ الإقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال رصيد الشهرة المتبقى في تاريخ الميزانية المجمعة سنوياً وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير القيمة التي يمكن إستردادها من الشهرة ويتم إثبات الإضمحلال في قيمة الشهرة عندما تزيد القيمة الدفترية للشهرة عن تلك التي تم تقديرها وإدراج قيمة ذلك الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعة عن الفترة.

٩-٣ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية لأيما أقل، وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقرر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:

- **الخامات**: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة بإستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
 - **قطع الغيار والمولد والمهامات**: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح.
 - **الإنتاج غير التام**: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
 - **الإنتاج التام**: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"**

٣-١ العملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

٣-٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقية وما في حكمها الأرصدة النقية بالخزينة والبنوك والودائع قصيرة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل وعاليه السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقية محددة و إمكانية تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل، ويكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٣-٣ الموردين وأوراق الدفع والدائنوون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنوون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٣-٤ الإضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقية المستقبلية المقدرة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداء مديونية يتم الاعتراف بإلغاء في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداء حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

تم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترض بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

٤-١ الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل على أساس سعر الفائدة الفعلي.

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتکبدة لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالياً لها.

١٦-٣ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء عن طريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المحدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتحفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبه كأسمه خزينة مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

١٧-٣ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتناء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٨-٣ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٩-٣ ضرائب الدخل

تنص على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

卷之三

- إمدادات القراءة مملوكة بعلاقة العمل كالمالي:
 - لم يتم تدريج مصالح المقرض لارضي بتسريحه لارض شردو مع المصانع الجديدة في العين السخنة بالسماحة حتى تارىده و الالغ يشتتها
 - مزالت شركة الغرفة الخيرية للصلب - الاستكبارية في سيل لجر اسوات وسلم لجر اسوات وتقىق تسريحها يخص الاراضي المستثأرة من جهات مختلفة.

٥ - مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إيضاح رقم</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٠ ٢٦٩	٢٢ ٢٩٤		توسيعات إنشائية
٢ ٢٠٤.٢٥٤	٢ ٣٧٩ ٣٩٣		آلات تحت التركيب
٤١٤ ٣٤٩	٥٢٠ ٦٧٨		تكلفة الإقراض المرسلة
٢٥٩ ٤٤١	٢٦٧ ٥٥ (١-٣٥)		رخصة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة
٤٧١	٤٧١		دفعت مقدمة لشراء أراضي
٣ ٩٣٠	٣ ٩٣٠		تصميم وإنشاء مبني إداري
٢٨٤ ٩٥	٤٧٧ ٧١٠		دفعت مقدمة لشراء آلات
٣٠٦	٣١٣		دفعت مقدمة تحت حساب مباني
٤٠٨	٢٥٨		دفعت مقدمة لشراء أثاث
<u>٣ ١٧٧ ٥٢٣</u>	<u>٣ ٦٧٢ ٥٥٢</u>		

٦ - استثمارات مالية

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	<u>تكلفة الاستثمارات</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>%</u>	<u>بالألف جنيه</u>
٩٠	٩٠	٤٠	١-٦ استثمارات في شركات شقيقة (العز الدخلية - الإسكندرية)
٢٥	٢٥	٥٠	الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو)
-	-	٥٠	شركة العز - الدخلية للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م)
<u>١١٥</u>	<u>١١٥</u>		شركة EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (١-٣٦)

٧- استثمارات مالية متاحة للبيع

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إيضاح رقم</u>	<u>تكلفة الاستثمارات</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>
٨٠	٨٠		الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦		الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)
١٠٩ ٨٠٠	١٠٩ ٨٠٠		شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار*
<u>١٢٧ ٦٠٦</u>	<u>١٢٧ ٦٠٦</u>		
<u>١٧ ٧٢٦</u>	<u>١٧ ٧٢٦</u>	(١٢)	<u>قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص</u>
<u>١٠٩ ٨٨٠</u>	<u>١٠٩ ٨٨٠</u>		

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

* تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في رأس مال شركة مجموعة العز القابضة "للصناعة والاستثمار" مجموعة عز الصناعية بعدد ٦٠٠٠٠٠٦ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣ % وحراى اتخاذ الإجراءات القانونية لنقل الأسهم باسم الشركة التابعة .

٧- إقراض طويل الأجل

١- يمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إضاح</u>	<u>رقم</u>	<u>بألف جنيه</u>
٨٦٥٦	٩٦٤٠	سلف العاملين - تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)		
١٧٦٦٩	١٧٣٠٤	قرض إسكان العاملين - يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)	(٢-٧)	
١٩١٥	١٩٠٧	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)	(٤-٧)	
١٣٠٣	١٥٥٧	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)	(٥-٧)	
١٦١٧	١٤٧١	قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد على أقساط لمدة ٦-٧ سنوات (بدون فوائد)	(٦-٧)	
<hr/>		تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)		
<u>٣١١٦٠</u>	<u>٣١٨٧٩</u>			

٤- القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

القيمة الدفترية لأقساط قرض إسكان العاملين:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إضاح</u>	<u>رقم</u>	<u>بألف جنيه</u>
٣٣٤٤١	٣٣٠٦٤			إجمالي قرض إسكان العاملين
٤٠٤٩	٤٢٢٠		(١١)	إيقاض قصير الأجل (ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى)
٢٩٣٩٢	٢٨٨٤٤			القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل
<u>١١٧٧٢٣</u>	<u>١١٥٤٠</u>			<u>بعض</u> : الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين طويل الأجل
<u>١٧٦٦٩</u>	<u>١٧٣٠٤</u>			القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

٣-٧ يتمثل قرض اسكان العاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمعونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص وباللغة قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى وهذا القرض تم منحة وفقاً لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ عدد ٤٠٨ مستفيد وبقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٣٠٦ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٢ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

٤-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل و ١٨ ألف جنيه مصرى للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى او ١٢٠٠ جنيه مصرى في حالة فرددين من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٣٨٩٧ ألف جنيه مصرى ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١١).

٥-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصرى حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصرى ويقتطع المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٣٤٠ ألف جنيه مصرى ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١١).

٦-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

القيمة الدفترية لأقساط قرض إسكان العاملين:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إيضاح</u>	<u>إجمالي قرض إسكان العاملين</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	<u>بخصم:</u>
<u>٢٧٠٨</u>	<u>٢٥١١</u>		<u>إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)</u>
<u>٥٠٧</u>	<u>٥١٣</u>	<u>(١١)</u>	<u>القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>
<u>٢٢٠١</u>	<u>١٩٩٨</u>		<u>بخصم:</u>
<u>٥٨٤</u>	<u>٥٢٧</u>		<u>الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقروض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>
<u>١٦١٧</u>	<u>١٤٧١</u>		<u>القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>

يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بشركة العز الخيلة للصلب - الاسكندرية - في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمرات من عمارة (١) إلى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الخيلة للصلب - الاسكندرية - وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصرى عن السنة و بحد أقصى ٢٠ ألف جنيه مصرى وفقاً لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون أي أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ عدد ١٧١ مستفيد بقيمة إجمالية للقرض بلغت ٢,٧ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥١٣ ألف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١١). وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة.

-٨- أقساط ضرائب مبيعات

تتمثل أقساط ضرائب مبيعات البالغة ٦٣٨ ١٨٧ ألف جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة مقابل ٣٣٣ ١٧٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

-٩- مخزون

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٥٩٥٥٦	١٩٤٣٤٢٣	خامات ومستلزمات إنتاج
١٨٣٨٧٧	٢٨٨٦٥٢	إنتاج غير تام
٤٦٤٦٠٥	٨٠٦١٢٧	إنتاج تام
١٣٢٤٧٢٢	١٣١٢٨٦٢	قطع غيار ومهما
٦٨٣٥٦	٤١٤٥	بضاعة بالطريق
٢٤١٥٠	٢٣٢١٢	إعتمادات مستدنة
<u>٣٢٢٥٢٦٦</u>	<u>٤٣٧٨٤٢١</u>	

- تم تخفيض قيمة المخزون من قطع الغيار والمهما بقيمة الإنخفاض المتعلقة به بمبلغ ٣٩٦٩ ألف جنيه مصرى والنائمة عن الأصناف بطيئة الحركة مقابل ٣٩٦٩ ألف جنيه مصرى في ٣١/١٢/٢٠١٣.

-١٠- عملاء وأوراق قرض

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إيصال</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	
١٧٨٨٧٦	٢١٥٦٥٤		عملاء
١٧٨٩٣	١٥٢١٥		أوراق قرض
<u>١٩٦٧٦٩</u>	<u>٢٣٠٨٦٩</u>		
			<u>نخصم</u>
<u>٢٩٦٥٧</u>	<u>٢٩٦٥٧</u>	(١٢)	الإضمحلال في قيمة العملاء
<u>١٦٧١١٢</u>	<u>٢٠١٢١٢</u>		

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>إيضاح</u>	
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	
٢٤٦٤٢٥	٢٩٤٣٣١		تأمينات لدى الغير
٥٥٨١٣١	٦١٦٩٧٩		مصلحة الضرائب*
١٢٧٤٧٧	١٢٧٤٧٧		مصلحة الضرائب - مقابل الإنقاض*
-	٣١٢٧٧		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
٣٢٤١	٢٢٧٩١		مصلحة الجمارك
١٣٢٥	٣		إيرادات مستحقة
٣٥٣٩٣	٢١٩٣٤		مصروفات مدفوعة مقدماً
٤٢٤٨٩	٤٢٤٨٩		هيئة ميناء الإسكندرية
٤٠٤٩	٤٢٢٠ (٢-٧)		إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
٩٨٢٣	١٠٧٤٠		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٢٨٧٠	٣٨٩٧ (٤-٧)		إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
٢٦٤	٣٤٠ (٥-٧)		إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٥٠٧	٥١٣ (٦-٧)		إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
			المتضررين بمشروع بوابة (٨)
١٣٥	١٣٥		تأمينات خطابات ضمان
٤٢٥٣٢	٤٠٣٨٦ (١-٢١)		مستحق من أطراف ذوى علاقة
٦٣٠٣٤	٣٤٨٤٢		المسدود مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٢٧٣٦	٥٠٨٣٤		*أرصدة مدينة أخرى
<u>١١٧٠٤٣١</u>	<u>١٣٠٣١٨٨</u>		

إضافات:

أوراق قبض

بخصم:

الإضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (١٢)

١١٧٨٢٣١ ١٣٠٩٦٨٨٦٩٨٧٣ ٦٩٨٧٣١١٠٨٣٥٨ ١٢٣٩٨١٥

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى قيمة دفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضع تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٢-٣٣) بالإضافة إلى مبلغ ٨٦ مليون جنيه مصرى دفعات مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانتفاع لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوير بميناء الدخيلة وبالنسبة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى - بإيضاح رقم (٣٦-٢).

*** يتضمن بند أرصدة مدينة أخرى قيمة الاستثمار في شركة عز للصلب - الجزائر بمبلغ ٨٩٣ ألف جنيه مصرى كما يتضمن الإضمحلال في قيمة المديون والأرصدة المدينة الأخرى إضمحلال في قيمة الاستثمار بمبلغ ٦٧٢٢ ألف جنيه مصرى وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة الغير عادية لشركة حديد عز الجزائر بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ بتصفيتها وقد تم شطب الشركة من السجل التجاري بالجزائر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣.

- ١٢ - الإضمحلال في قيمة الأصول

الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠	المحمل على قائمة الدخل بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٤/١/١	إيضاح رقم بالألف جنيه	الإضمحلال في العملاء الإضمحلال في المديون والأرصدة المدينة لأخرى الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع الإنخفاض في المخزون
٢٩٦٥٧	-	٢٩٦٥٧	(١٠)	
٦٩٨٧٣	-	٦٩٨٧٣	(١١)، (١-٢١)	
٥٦١١	٧٣	٥٥٣٨		
١٧٧٢٦	-	١٧٧٢٦	(٢-٦)	
٣٩٦٩	-	٣٩٦٩	(٩)	
١٢٦٨٣٦	٧٣	١٢٦٧٦٣		

١٣ - النقدية وما في حكمها

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٨١٦٦	٢٥٦٧٦	بنوك - ودائع لأجل
١٩٣٥٦٩٥	١٣٠٣٨٥٤	بنوك - حسابات جارية
٣٤٩١٢	١٤١١٥	شيكات تحت التحصيل
-	٢٠٤٨٨	خطاءات إعتمادات مستندية
١٠٦٨	١٢٦٢٧	نقدية بالصندوق
٨٩٥	٩٣٢	وثائق صناديق الاستثمار *
<u>٢١٥٣٧٣٦</u>	<u>١٣٧٧٦٩٢</u>	
بخصم:		
٣٤٩١٢	١٤١١٥	شيكات تحت التحصيل
٢٨٥١٦٨٠	٣٠٣٣٩٢٤	بنوك - سحب على المكتشوف
٥٢٩٦٦٨	٢٦٦١٧٣	ودائع لأجل وحسابات جارية مجمدة ل مقابلة خدمة الدين في حدود الائتمان الممنوح من البنك - شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية
<u>(١٢٦٢٥٢٤)</u>	<u>(١٩٣٦٥٢٠)</u>	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* تتمثل وثائق صناديق الاستثمار في عدد ٨٥٣ وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.

١٤ - بنوك - سحب على المكتشوف

يتمثل رصيد هذا البند المدرج ضمن الالتزامات المتداولة والبالغ قيمته ٣٠٣٣٩٢٤ ألف جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ في قيمة أرصدة بنوك - سحب على المكتشوف (مقابل مبلغ ٢٨٥١٦٨٠ ألف جنيه مصرى أرصدة بنوك - سحب على المكتشوف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣) بالجنيه المصري والدولار الأمريكي.

١٥ - شركة حديد عز (الشركة القابضة)

- قامت شركة حديد عز بالحصول على قرض متوسط الأجل وفقاً للعقد المبرم بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ مع البنك العربي الأفريقي الدولي بقيمة ٤٣٧٠٠٠٠ جنية مصرى بغرض سداد القسطين الآخرين من قرض السندات والتي تستحق خلال عام ٢٠١٤. ويتم سداد القرض على ١٠ أقساط نصف سنوية تستحق في ٣٠ ابريل و ٣١ أكتوبر من كل عام يستحق القسط الأول في ٢٠١٥/٤/٣٠ والقسط الآخر في ٢٠١٩/١٠/٣١ وذلك بمعدل عائد ٤٪٤,٢٥ فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري بحد أدنى ١٣٪ تستحق كل ستة أشهر وتسدد مع الأقساط، وذلك على أن تحافظ الشركة على نسبة مساهمة ٥٥٤,٥٩٪ في شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية خلال مدة القرض وعلي أن تحافظ الشركة على النسب والمؤشرات المالية المحددة بعقد القرض طول مدة القرض.
- تم إدراج مبلغ ١٠٠٠٠ جنية مصرى ضمن أقساط قرض طويل الأجل تستحق السداد خلال عام.

١٥ - شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

- يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٨٩٨ مليون جنيه مصرى والذي يتمثل في الرصيد المتبقى من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة مع مجموعة من البنوك في فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) وذلك بعد خصم عدد ٩ أقساط تمثل المسدد من الأقساط حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوى يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوى يحتسب وفقاً (سعر الكوريدور - سعر الإقراض المعلن للبنك المركزي المصري مضافة إليه الهامش لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٥٪٠,٥) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطى لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوى قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على مبلغ الارتباط لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

- قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل في أبريل ٢٠١٠ من البنك العربي الأفريقي الدولي قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصرى بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الإستحقاق (أبريل ٢٠١٦) وذلك بمعدل عائد ٥٪٠,٥ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المنسوبة بالجنيه وبمعدل عائد ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المنسوبة بالدولار.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٩٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي.

- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من إبريل ٢٠٠٨ قيمة ١٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

بتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي و٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلاً من سدادة دفعة واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداده على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاثة أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وذلك بدءاً من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥ .

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي بمد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوعة للشركة بالإضافة إلى الجزء المتبقى من القرض الدوار متوسط الأجل ليصبح تسهيل دوار متوسط الأجل بـ ٩٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلة بالعملة المحلية لمدة ٣ سنوات يستحق في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لتمويل النشاط الجاري للشركة و بمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة واحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المنسوبة بالجنيه المصري و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المنسوبة بالدولار الأمريكي وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٨ مليون جنيه مصرى و جزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤٥٢ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٦٣ مليون دولار أمريكي .

- قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلة بالجنيه المصري بعرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ . وذلك بمعدل عائد ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي على المبالغ المنسوبة بالجنيه المصري وبمعدل عائد ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المنسوبة بالدولار .

وبتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكي من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المنسوبة بالدولار الأمريكي و١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي .

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية،
وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

- قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلة بالجنيه المصري بغرص تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى علي أن يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول إستخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلي تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق سعر الكوريدور للإيداع والإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري علي المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.

وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفاله التضامنية بين كل من شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والبنك الاهلي المصري لصالح شركة العز للصلب المسطح بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناء عليه قام البنك بتخفيف حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصرى.

وبتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الاهلي المصري لإعادة حد السحب إلى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بنفس الشروط مع تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٧٥٪ فوق سعر الكوريدور للأقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري .

وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى.

- قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بعد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدة ٣ سنوات) بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلة بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة و ذلك بمعدل فائدة ٢,٥٪ فوق سعر الكوريدور إيداع ليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري علي المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري علي المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي.

و قد تضمن التسهيل الدوار متسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٧ مليون جنيه مصرى و جزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٣١٦ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكي.

١٥-٣- شركة العز لصناعة الصلب المسطح

يقوم رويدل بنك لوف اسكتلند RBS (Royal Bank of Scotland) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent ، وبنك رويدل بنك - اسكتلند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent ، وأهم الضمانات المقدمة على المخزون، والتازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمانت الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغيرة مرتبطة بسعر الليبور ، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بإنتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدور الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض.

وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٧٥٩ مليون جنيه مصري عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقيف السداد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

١٥-٤- شركة مصانع العز للدرفلة

يتمثل رصيد القرض فيما يلى :

٢٠١٣/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/٦/٣٠ بالألف جنيه	إجمالي رصيد القرض
١٥٠٦١٥٨	١٧٦١٩٦٥	فوائد مرسلة ضمن تكلفة مشروعات تحت التنفيذ
٢٨٢٦١	٣١٦١٨	تكلفة الاقتراض غير المستهلكة
(١٩٧٥٠)	(١٦٠٠٨)	رصيد القرض طويل الأجل في نهاية الفترة / العام
١٥١٤٦٦٩	١٧٧٧٥٧٥	

١٦- موردون وأوراق دفع

٢٠١٣/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/٦/٣٠ بالألف جنيه	موردون
١٦٥٤٧٩١	١٥٤٩٩٢٨	أوراق دفع
٣٢٧٦٤	٣٥٤٠٧	
١٦٨٧٥٥٥	١٥٨٥٣٣٥	

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

١٧ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٣/١٢/٣١ بالألاف جنيه	٢٠١٤/٦/٣٠ بالألاف جنيه	إضاح رقم	
٨ ٨٨٧	٣٧٠ ٠٣٦		دائنون شراء أصول ثابتة
٦٤ ٢٠٦	٦٠ ٩٢٠		فوائد مستحقة
١٥١ ٥٢٧	١٢٩ ٣٦٢		مصروفات مستحقة
٣٢ ١٠٢	٦ ٤٦٢		تعويضات مستحقة*
٩٦ ٨٠١	٨٩ ٦٩٦		مصلحة الضرائب
١٤ ١٥٩	١٥ ٥٦٥		تأمينات ضمان أعمال
٢٣	٢٣		أقساط ضريبة مبيعات
٣٣ ٥٣٧	١٣ ٩٨٤		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
١ ٥٦١	١ ٨٢٠		دائنون توزيعات
٨٩	٤٤		مستحق لأطراف ذوى علاقة
٥ ٠١٣	٥ ١٣٥		هيئة ميناء الإسكندرية
٣ ٩٧٣	٣ ٩٧٣ (١-٢٠)		هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٨٢ ١٩١	٧٨ ٣٧٤		أرصدة دائنة أخرى
٤٩٤ ٠٦٩	٧٧٥ ٣٩٤		

* تمثل التعويضات المستحقة في المعادل لمبلغ ٩٠٠ ألف دولار أمريكي في قيمة التعويضات بشركة حديد عز المتعلقة بتسوية خلاف نشا في السنوات السابقة عن عدم تنفيذ التعاقد مع أحد الموردين الخارجيين نتيجة الخلاف على شروط التعاقد وقد تم تحديدها خلال العام السابق كتسويات علي الأرباح المرحله عن السنوات السابقة.

١٨ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتبارا من الاول من يناير ٢٠١٣ ووفقا لقرار مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراستيل وذلك ليستفيد به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنحك جميع العاملين بالشركة معاشًا شهريًا ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقي التكالفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢,٨ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي وبالنسبة مبلغ ٨٦٣ ألف جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وقد بلغت قيمة تكالفة نظام المعاش التكميلي في السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى تم تحديدها علي قائمة الدخل المجمعة وفقاً لنقرير الخبير الاكتواري الصادر في ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	إضاح	
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٨١٠١٩	٨٩٣٩٩		القيمة الحالية للالتزامات لنظام الغير ممولة
٦٢٣٥٢	٦٠٥٦٩		<u>بخصوص:</u> تكلفة مزايا الخدمة السابقة لنظام الغير معترف بها*
<u>١٨٦٦٧</u>	<u>٢٨٨٣٠</u>		

إجمالي التزامات المعاش التكميلي ويوزع كالتالي

١٢٣٣	٢٤٨٢	الدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة
١٧٤٣٤	٢٦٣٤٨	(٢٠) المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل
<u>١٨٦٦٧</u>	<u>٢٨٨٣٠</u>	

* يتمثل البند في تكالفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عام طبقاً لحساب الخبرير الأكاديمي والصادر لها شهادة اكاديمية في ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

أولاً: تمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلي:

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	
بألف جنيه	بألف جنيه	
-	٧٧٤٨٥	الرصيد أول يناير ٢٠١٤
٤٧٣٢	٢٥٦٧	تكلفة الخدمة الحالية
٦٥٩٢	٣٨٢٧	تكلفة العائد
٦٦٠٩٧	-	القيمة الحالية للالتزامات الغير ممولة عن فترات الخدمة السابقة
٤٦٧٤	٢٧٨٦	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>٨٢٠٩٥</u>	<u>٨٦٦٦٥</u>	

بخصوص:

١٠٧٦	٨٦٣	معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام
<u>٨١٠١٩</u>	<u>٨٥٨٠٢</u>	

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:-

<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>
<u>بالألف جنيه</u>		
٢ ٦٦٣		تكلفة الخدمة الحالية
٣ ٨٧٠		تكلفة العائد
١ ٨٥٨		قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
<u>٨ ٣٩١</u>		

وتنتمي الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الأكتواري فيما يلي:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>
% ١٠	% ١٠	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
% ٦,٤٥	% ٦,٤٥	أ- معدل سعر الخصم ب- معدل تضخم الأسعار

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>
% ١٠	% ١٠	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
% ٦,٤٥	% ٦,٤٥	أ- معدل سعر الخصم ب- معدل تضخم الأسعار

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الأكتواري:-

<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>القيمة الحالية للالتزام</u>
<u>% ١٠,٢٥</u>	<u>% ١٠</u>	<u>% ٩,٧٥</u>		
٦٣ ٩٩٩	٦٦ ٠٩٧	٦٨ ٢٩٠		تكلفة الخدمة
٤ ١٥٦	٤ ٣٠٢	٤ ٤٥٧		

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	<u>التعويضات المتوقعة خلال الفترة</u>
<u>بالألف جنيه</u>		
١ ٠٧٣		
<u>١ ٠٧٣</u>		

- ١٩ - مخصصات

الرصيد في ٢٠١٣/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠	
بألف جنيه ١٩٥٣٧	بألف جنيه ١٩٥٢٥٩	مخصص ضرائب ومطالبات
١٩٥٥٥	١٩٥٥	مخصص قضايا عمالية
<u>١٩٧٣١٢</u>	<u>١٩٧٢١٤</u>	

- ٢٠ - التزامات أخرى طويلة الأجل

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	إيضاح	
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٣٢٢٨٥١	١٠٥		دائتو شراء أصول ثابتة
٣٦٠١٩	٣٧٠٥٩	(١-٢٠)	هيئة ميناء الإسكندرية
١٠٤٠٩٠	١٠٤٠٩٠		أقساط ضريبة مبيعات - سلع رأسمالية
١٥٣٨٤١	١٠٥٨٠٥	(١-٣٥)، (٢-٢٠)	أقساط رخصة جديدة مؤقتة
١٧٤٣٤	٢٦٣٤٨	(١٨)	التزامات نظام المعاش التكميلي
٢٥٨٥٨١	٢٦٦٠٤٨	(٣-٢٠)	اقتراض من الغير
-	٣٤١٥		أوراق دفع
<u>٨٩٢٨١٦</u>	<u>٥٤٢٨٧٠</u>		

١-٢٠ يمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات الأخرى طويلة الأجل البالغة ٣٧٠٥٩ ألف جنيه مصرى في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية. قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص المنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص المتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام البالغ ٣٩٧٣ ألف جنيه مصرى في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء. وقد تربّى على هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات ببيان جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا ومحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لإيداع التقرير ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٢-٣٦).

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتبادل الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة الازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٢-٣٦). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

٢-٢٠ رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	إجمالي قيمة الرخصة
بالألف جنيه	رقم بالألف جنيه	بعض
٣٣٠ ٠٠	٣٣٠ ٠٠ (١-٣٥)	المسدد من قيمة الرخصة
<u>٤٩٥٠٠</u>	<u>٤٩٥٠٠</u> (١-٣٥)	
<u>٢٨٠ ٥٠٠</u>	<u>٢٨٠ ٥٠٠</u>	
		<u>بعض</u>
٧٠ ٥٥٩	٦٢ ٤٩٥	الفرق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية للرخصة
٥٦ ١٠٠	١١٢ ٢٠٠	الأقساط مستحقة السداد خلال عام والتي تم إدراجها ضمن
<u>١٥٣ ٨٤١</u>	<u>١٠٥ ٨٠٥</u>	الالتزامات المتداولة بالميزانية
		القيمة الحالية لأقساط الرخصة طويلة الأجل

٣-٢٠ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٥٤ .٣٧ ألف دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٨ .٢٦٦ ألف جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحتسب فوائده على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٢١ - المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

نقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ٢٢ .٦٦٧ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٦٥٦ ألف جنيه مصرى، هذا وقد أسفرت هذه المعاملات عن الأرصدة التالية:

اسم البنك بالميزانية	الرصيد في ٢٠١٣/١٢/٣١	حجم التعامل	الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠	الشركة
دائنون وأرصدة دائنة أخرى - مستحق إلى أطراف ذوى علاقة	-	طبيعة التعامل	٢٢ .٠٧٢	شركة العز لتجارة وتوزيع مواد البناء
مدينون وأرصدة مدينة أخرى - مستحق من أطراف ذوى علاقة	٤٤	بالألف جنيه	٣١ .٤٨٦	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة) (شركة زميلة)
		مبيعات	١٩٥	إيجارات
			٦٥٦	

١-٢١ مستحق من أطراف ذوى علاقة - بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	نوع العلاقة	شركة
٣٣ .٦٦٩	٣١ .٤٨٦	شركة زميلة	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)
٢٠٨٦	٢١١	الشركة القابضة	شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار
١٧	٢٩	شركة زميلة	شركة تنمية خليج السويس
٦٧٦٠	٦٧٦٠		شركة عز للصلب - الجزائر *
٤٢٥٣٢	٤٠٣٨٦		

* تم تخفيض المستحق على أطراف ذات علاقة بقيمة المستحق على شركة عز للصلب - الجزائر بمبلغ ٦٧٦٠ ألف جنيه مصرى وتم إثبات هذا الإضمحلال ضمن بند الإضمحلال فى قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم ١١).

٢٢ - رأس المال١ رأس المال المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليارات جنيه مصرية.

٢-٢٢ رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢٧٦٣٢٥ ألف جنيه مصرى (اثنين مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) موزع على ٥٤٣٢٦٥،٠٢٧ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل ، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجارى برقم ١١٧٦ بمدينة منوف فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٣ - احتياطيات

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٦/٣٠</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٢٤٥٩٤٩	١٣٥٨١٦٣	احتياطي قانوني *
٣٧٣٢٩٧٠	٢٦٢٠٧٥٦	احتياطيات أخرى **
<u>٣٩٧٨٩١٩</u>	<u>٣٩٧٨٩١٩</u>	

* الإحتياطي القانوني: يجنب ٥٪ من صافي الربح السنوى لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفي بمصالح الشركة.

** الإحتياطيات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بناءً على إقتراح من مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى.

٤٤ - أسهم خزينة

يتمثل هذا البند في ٢٠١٤/٦/٣٠ في عدد ٤٦٢٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز المملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٩٢١٧١ ألف جنيه مصرى ولأغراض التجميع تم تبويبها كأسهم خزينة.

٢٥ - قرض السناد

٢٠١٣/١٢/٣١ ٢٠١٤/٦/٣٠
بالمليون جنيه مصرى بالآلاف جنيه مصرى

٤٤٠ ٠٠٠

رصيد قرض السناد الممنوح للشركة بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة للشركة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ حيث تم الموافقة على إصدار سنادات إسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم ذات مرتبة متساوية مع القروض البنكية وأي إصدارات سنادات جديدة من حيث أولوية السداد لمدة لا تزيد عن سبع سنوات بإصدار واحد بقيمة إجمالية ١,١ مليار جنيه (مليار ومائة مليون جنيه مصرى) وبقيمة إسمية مائة جنيه للسند الواحد وهذه السنادات قابلة للسداد المعجل في أي تاريخ بدءاً من السنة الثالثة للإصدار، وت Sidded تستهلك تلك السنادات على عشرة أقساط/دفعات متساوية اعتباراً من الكوبون الخامس (والذي استحق في ٢٠١٠/٦/٣٠) بقيمة ١١٠ مليون جنيه مصرى للقطع الواحد.

والغرض من إصدار هذه السنادات هو سداد الدين القائم على الشركة من ديون طويلة الأجل وجزء من الديون قصيرة الأجل قبل بعض البنوك.

هذا وقد تم طرح هذه السنادات للإكتتاب العام بسعر عائد قدره ١١,٥٪ سنوياً يصرف كل ستة شهور وقد تم تنفيذ الإكتتاب بالكامل في ٢٠٠٨/٥/٢٩.*

يخصم:

(٢٢٠٢)

٤٣٧ ٧٩٨

- رصيد تكلفة إصدار السناد
- الأقساط مستحقة السداد خلال عام والتي تم إدراجها ضمن الإنترات المتدوالة بالميزانية

* قررت جماعة حملة السنادات في إجتماعها بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١١ الموافقة على إستمرار السنادات مع تعديل سعر العائد لتصبح السنادات ذات عائد سنوى ثابت قدره ١٣,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وعلى أن يعاد النظر حين صدور شهادة التصنيف الإئتماني عن عام ٢٠١١، وبتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٢ تم الموافقة على إستمرار السنادات مع تعديل سعر العائد لتصبح السنادات ذات عائد سنوى ثابت قدره ١٤,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ وعلى أن يعاد النظر حين صدور شهادة التصنيف الإئتماني عن عام ٢٠١٢، وبتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣ تم الموافقة على إستمرار السنادات وتأجيل سداد الأقساط المستحقة في ٢٠١٣/٦/٣٠ و٢٠١٣/١٢/٣١ وبالنسبة كل منها ١١٠ مليون جنيه مصرى إلى عام ٢٠١٤ لتصبح قيمة القسط المستحق في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه مصرى، والقسط المستحق في ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه مصرى على أن تقوم الشركة بدفع الفائدة في مواعيدها المستحقة خلال عامى ٢٠١٣، ٢٠١٤، وتعديل سعر العائد لتصبح السنادات ذات عائد سنوى ثابت قدره ١٦,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ وحتى تمام سداد كافة الأقساط.

أعلنت شركة حديد عز بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣٠ وفقاً للبند رقم ١٩،١٦ من أحكام وشروط الإصدار بنشرة إكتتاب سندات حديد عز (إصدار ثانٍ) وتعديلاتها المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية ما يلي:

١ - سداد القسط المستحق في ٢٠١٤/٦/٣٠ لعدد ٢٠٠ ٠٠٠ سند بقيمة ٢٢٠ مليون جنيه مصرى في تاريخ إستحقاقه.

٢ - سداد مجمل القسط الأخير المستحق في ٢٠١٤/١٢/٣١ لعدد ٢٠٠ ٠٠٠ سند بقيمة ٢٢٠ مليون جنيه مصرى في ٢٠١٤/٦/٣٠.

وبناء على ذلك فإنه ما تم سداده في ٢٠١٤/٦/٣٠ هو كامل قيمة السندات القائمة والبالغة ٤٠٠ ٠٠٠ سند بقيمة ٤٠ مليون جنيه مصرى.

٤٦ - الضريبة المؤجلة

١-٢٦ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتبقية

	٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠		<u>الضريبة المؤجلة</u>
التزامات	أصول	التزامات	أصول	الأصول الثابتة
بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	المخصصات
(١٦١٩٩٠٦)	-	(١٦٤٦٥٠٦)	-	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	٢٥٦٨٩	-	٣٠٨٢٧	الإضمحلال في قيمة الإستثمار
-	١١٨٠١	-	١٤١٦١	الإضمحلال في قيمة المخزون
-	٤٤٣٢	-	٥٣١٨	خسائر ضريبية مرحلة
-	٩٩٢	-	١١٤١	إجمالي الضريبة المؤجلة
-	٧٣٧٨٤٣	-	٨٤٧٢٥٢	مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية
<u>(١٦١٩٩٠٦)</u>	<u>٧٨٠٧٥٧</u>	<u>(١٦٤٦٥٠٦)</u>	<u>٨٩٨٦٩٩</u>	<u>صافي الضريبة المؤجلة التزام</u>
<u>٧٨٠٧٥٧</u>	<u>(٧٨٠٧٥٧)</u>	<u>٨٩٨٦٩٩</u>	<u>(٨٩٨٦٩٩)</u>	
<u>(٨٣٩١٤٩)</u>	<u>-</u>	<u>(٧٤٧٨٠٧)</u>	<u>-</u>	

٢-٢٦ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل

٢٠١٣/٦/٣٠ ٢٠١٤/٦/٣٠
بالألف جنيه

(٧٧٩ ٥١١) (٧٤٧ ٨٠٧)

(١ ٦٠٧) (١ ٦٦٣)
(٧٨٥ ٩٩٥) (٨٣٩ ١٤٩)

٨٠٩١ ٩٢٥٠٥

صافي الضريبة المؤجلة

بعضها:

فروق ترجمة

الضريبة المؤجلة السابق تحويلها

الضريبة المؤجلة المحملة بقائمة الدخل

٣-٢٦ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٣/١٢/٣١ ٢٠١٤/٦/٣٠
بالألف جنيه
١٤ ٤٦٦ ١٦ ٩٢٥
٢٣ ٦٣٩ ٦ ٦٥١
٣٨ ١٠٥ ٢٣ ٥٧٦

عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى
المخصصات

هذا ولم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة نظراً لعدم توافر احتمالات قوية كافية تفيد تحقيق الشركة
لأرباح ضريبية في السنوات القادمة.

-٤٧- تكلفة المبيعات

عن فترة الستة
أشهر المنتهية في
٢٠١٣/٦/٣٠ عن فترة الستة
أشهر المنتهية في
٢٠١٤/٦/٣٠
بالألف جنيه

٧ ٨٣٢ ٦٦ ٨ ١٦٨ ٠٩٠
٣٨٥ ٨٤١ ٤٣٧ ٩٦٩
٣٣١ ٧٧٥ ٣٤٢ ٩٣٢
٤ ٩٠٥ ٥ ٣٣٣
١ ٠٣٢ ٦٣١ ١ ١٥٧ ٥٦٧

٩ ٥٨٧ ٧٥٨ ١٠ ١١١ ٨٩١
١٣١ ٦٣٢ (٤٤٦ ٢٩٧)
٩ ٧١٩ ٣٩٠ ٩ ٦٦٥ ٥٩٤

خامات

مرتبات وأجور

إهلاكات أصول ثابتة

تكلفة المعاش التكميلي

مصروفات صناعية غير مباشرة

تكلفة التشغيل

التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام

- ٢٨ - مصروفات بيعية وتسويقة

عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠	عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠	بالألف جنيه	
٢٩ ٣٢٤	٢٧ ٨٥٧		مرتبات وأجور
٨٦٩	١ ٦٣٤		مصاريف دعاية وإعلان
٨٦٤	١ ٤٠٩		إهلاكات أصول ثابتة
٥٠٠	٥١٥		تكلفة المعاش التكميلي
٤٤ ٣٠١	٣٦ ٢٧٦		مصروفات أخرى
<hr/> <u>٧٥ ٨٥٨</u>		<hr/> <u>٦٧ ٦٩١</u>	

- ٢٩ - مصروفات إدارية وعمومية

عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠	عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠	بالألف جنيه	
١٥٧ ٩٥٩	١٨٠ ٦٦٥		مرتبات وأجور
٥ ٨١١	٥ ٧٦٦		قطع غيار وصيانة
٣ ٦٩٦	٥ ٨٥١		إهلاكات أصول ثابتة
٢ ١٣٠	٢ ٣٢٥		تكلفة المعاش التكميلي
٧٧ ١٠٤	٩٠ ٩٩٩		مصروفات أخرى
<hr/> <u>٢٤٦ ٧٠٠</u>		<hr/> <u>٢٨٥ ٦٠٦</u>	

- ٣٠ - الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تخطيّتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشراكتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاة وبيانها كالتالي:

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٦/٣٠	خطابات الضمان
بالمليون	بالمليون	
١٣٧٩	١٣٧٩	جنيه مصرى
١١٠٠	١١٠٠	دولار أمريكي
		إعتمادات مستندية
١١٠٣٧٢	٥٩٧٠٤	دولار أمريكي
٤١٨٢	٢٣٩١	يورو

كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكافالة وضمان شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشتركة بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره اثنان مليار ثمانمائة واحد وعشرون مليون جنيه مصرى لتمويل الجزء المتبقى من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة. بالإضافة إلى قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية بكافالة شركة العز لصناعة الصلب للمسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأى ملحقات أخرى ضمانتاً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة

من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد.

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونترا ستيل - شركة تابعة لصالح الغير والقائمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصرى مغطاه بالكامل مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٥٥ ألف

جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مغطاه بالكامل)

- ٣١ - الارتباطات الرأسمالية

تضمن الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ في مبلغ ١٨ مليون جنيه مصرى يتمثل في الآتي:-

<u>القيمة بالمليون جنيه</u>	
المصري	
٢٣٢٣	مشروع ساحة تخزين البليت
١٠	مشروع إنشاء مبنى خدمات العملاء
١٥٩٨	مشروع تطوير محطة المياه رقم (١)
٦٩١٥	مشروع تصنيع سيارة نقل خردة
٤٠٤	توريد و تركيب نظام تهوية بمصنع المسطحات
١١٨٤	تصنيع وتوريد عدد (٢) بوتقة
١١٠٦	عمل صرف تخزين الخام بميناء الدخلية
١٦٤٤	مشروع إنشاء سور الأرض الجنوبية
٢٨٦٠	توريد و تركيب سنترال بالأجهزة
<u>١٨٠٤٤</u>	<u>اجمالي</u>

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

كذلك تتضمن الإرتباطات الرأسمالية مبلغ ٤,٨ مليون دولار (المعادل لمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرى) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣٢ - الموقف الضريبي

١-٣٢ شركة حديد عز

١-٣٢-١ ضريبة شركات الأموال

- تمت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٣١/١٢/٢٠٠٦.
- وقد تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة لأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ والإعتراض على نموذج (١٩)، وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وطبقاً لرأي المستشار الضريبي فإن هذا الخلاف لن ينبع عنه أي التزام ضريبي على الشركة.
- جاري الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١.
- قامت الشركة ب تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-١-٣٢ ضريبة المبيعات

- منتجات الشركة خاصة لضريبة ٨٪ على المبيعات وتقوم الشركة ب تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية بانتظام وقامت المأمورية المختصة بفحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.

٣-١-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم سداد دفعات تحت حساب الضريبة لعام ٢٠١٢ وحتى تاريخه لحين الفحص الضريبي.

٢-٣٢ شركة مصانع العز للدرفلة

١-٢-٣٢ ضريبة شركات الأموال

- أقامت الشركة مصنعاً في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة فقد تمت الإعفاء الضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ وتم الإعتراض على الرابط وجارى نظر الموضوع باللجنة الداخلية.

- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ في المواعيد القانونية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-٢-٣٢ ضريبة المبيعات

- منتجات الشركة خاضعة لضريبة ٨٪ على المبيعات وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وبانتظام و تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١ ، وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٣٢ شركة العز الداخلية للصلب - الإسكندرية

١- ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع مسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي المنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن.

وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدود. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتلكه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة، على الرغم من إستقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى ، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى البنك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خصوصي أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقّع على الشركة نتيجة لخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتنقيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير ، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانونى والضربى للشركة وأنها تحفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الأسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبجلسه ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسه ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير ولم يباشر الخبير مأموريته حتى تاريخه .

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن .

- وقد أقامت الشركة دعوة رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً و الدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يتربى على ذلك من أثار ، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى المحدد لنظرها جلسه ٣٠ إبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ١٧ سبتمبر ٢٠١٤ .

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٢٥,٨ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النماذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية .

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن الأعوام ٢٠١٢-٢٠٠٩ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات وجاري فحص سنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج .

- قامت الإداره العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفارق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصرى عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجنائية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنابات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسه ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وحدد لذلك جلسه ١٧ إبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤ .

٢-٣-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص سنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع إلى القضاء وصدر حكم محكمة الإستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة إنهاء النزاع وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٥ وقد تم اخطار الشركة بنماذج (٣٨ مرتبات) بفارق ضريبة قدرها ١١,٦ مليون جنيه وتم الأعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت باستحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٠٨ ولم يتم الإخطار حتى تاريخه.

٣-٣-٣٢ ضريبة المبيعات

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبيرة للمولين بإخطار الشركة بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفارق ضريبة قدرها ٤٠,٢ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ منى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى أحكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الإبتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف بإلغاء حكم اول درجة المستأنف و تمت الإحاله الى محكمة القضاء الإداري و لم يتحدد لها جلسة حتى تاريخه .
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها وما زال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكتاب المولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابقة قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى وينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المعارض والذى تم استرجاعه .

٤-٣-٣٢ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بدفع ضريبة على خام أكسيد الحديد المستورد بـ ١٦٩ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة ضريبة المبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد باثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن الشركة إراده عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتquin تحصيلها بأى مبالغ لأنها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك في المبالغ التي تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق ضريبة قانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اي فرق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨٠ ق - قضاء اداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٤ وتم تأجلها إلى ١ نوفمبر ٢٠١٤.

٥-٣-٣٢ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الانتفاع على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص والإحاله الى محكمة القضاء الإداري و لم تحدد لها جلسة حتى تاريخه- اپضاح رقم (٤-٣٦).

٦-٣-٣٢ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستوريتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتادية أي خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى. وقد صدر حكم محكمة الأسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤدوا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.

وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة و يتم حالياً استخراج الصيغة التنفيذية للحكم، واعلان مصلحة الجمارك بها وجارى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علماً بان الشركة أعلنت في ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم اول درجة و تم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتبع الاسترداد، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لنقض الحكم.

٤-٤-٣٢ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

١- ضريبة شركات الأموال

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن أعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها للجنة الداخلية.

٢- ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنتهاء جميع الخلافات ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الإعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

٣- ضريبة المبيعات

- تم الفحص حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ وتم سداد الفروق مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الضريبي للفترة من ١ يوليو ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الاعتراض و تحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

٤- ضريبة القيمة

تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٥- تعديلات على ضريبة الدخل

- ##### ١- تعديلات على ضريبة الدخل بقرار جمهوري رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:
- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
 - استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.
- ووفقاً لهذه التعديلات تقوم إدارة الشركة بدراسة مدى تأثير واليات تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٤، وهو تاريخ العمل بالقانون ، وفي ضوء ما سوف تحدده اللائحة التنفيذية للقانون عند صدورها.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

٢-٥-٣٢ - إصدار قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥%) على ما يتجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ، ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً ل تلك الأحكام ، ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤

٣٣ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**١- الأدوات المالية**

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمديون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائون والقروض والبنوك سحب على المكتشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.

٢-٣٣ - خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة قرض السندات (قبل خصم تكلفة الإصدار) والقروض والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٤٤٦ ٣١٢ ٩ ألف جنيه مصرى (٨٧٢ ٦٤٨ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ٤٩٢ ٣٩٢ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٤١٥ ٤٥١ ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٢٦٠٨ ألف جنيه مصرى (١٨٢ ٠٦١ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، والفوائد الدائنة المتعلقة بذلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ٤٩ ٣٥٦ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٤١٤ ٣٤٨ ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق). وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وقرض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٤ - خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم. وللحد من خطر الائتمان تقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والأفراد على عدد من العملاء ذوى المراكز المالية القوية والمستقرة.

٤-٣٥ - خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٩٨١ ١٦٠٩ ألف جنيه مصرى و ٢١٤ ٩٤٠ ألف جنيه مصرى على التوالي.

وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية:

العملات الأجنبية	(عجز) / فائض	بالألف
الدولار الأمريكي	(٥١٤ ٨٣٩)	
اليورو	(٦٣ ٨٨٨)	
فرنك سويسري	١٤	
جنيه إسترليني	(٣٩٠)	
ين ياباني	(١١ ٠٣٦)	
دينار جزائري	١	

كما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم تقدير أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تعامل معها الشركة في تاريخ الميزانية.

- نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه إدارة الشركة مخاطر السوق متمثلة في صعوبة تغيير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، و ذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، وقد أثر ذلك بالسلب على فترة الشركة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار التشغيل / العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت إدارة الشركة وشركاتها التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتغيير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية.

في ضوء الظروف القائمة، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وشركاتها التابعة، كأفضل تدبير للسعر من وجهة نظرها.

٣٤ - نصيب السهم في صافي (خسارة) ربح الفترة

عن فترة الستة أشهر	عن فترة الستة أشهر	
النتهية في	النتهية في	
٢٠١٣/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠	
٣٠١٨٤٣	(١٧٥٧٤٩)	صافي (خسارة) ربح الفترة (بألف جنيه)
٥٢٣٦٦	-	يخصم:
		نصيب الشركة القابضة في حصة العاملين
		ومجلس الإدارة في توزيعات أرباح الشركات التابعة
٢٤٩٤٧٧	(١٧٥٧٤٩)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (سهم)
٥٣٣٨٠٢٣١٣	٥٣٣٨٠٢٣١٣	نصيب السهم في (خسارة) أرباح الفترة (جنيه/سهم)
٠٤٧	(٠,٣٣)	

٣٥ - دعاوى قضائية

١- شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة - شركات تابعة

حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنحيات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطقه تعريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصتين المنوхتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من أثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق ، ومحدد للنظر فيها جلسة ٦ أبريل ٢٠١٣ وتم تأجيلها إلى جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لإيداع لجنة الخبراء تقريرها.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصرى وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصرى وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ على خمسة أقساط سنوية متساوية لمدة خمس سنوات وفي حالة الإلتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

٢-٣٥ العز الخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

١-٢-٣٥ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول مجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ستة دعاوي ، وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر القضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وبافي ثلاثة دعاوي لا تزال متدولة.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية

وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

الحكم	عدد
رفض (أدهم لازالت مستأنفة)	٢
سقوط بالتقادم الحولي (لازالت مستأنفة)	١
حكم باعتبارها كأن لم تكن	١
لازالت متدولة	٢

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني دون المساس بحقوق أي من العاملين بها.

٢-٢-٣٥ القضايا المحالة إلى محكمة الجنائيات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنائيات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامه والمقددة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامه ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التربح أو بتسهيل تربح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقدمة للحربيات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلى محكمة جنوبية الجيزة لنظرها من جديد وقد تحددت أول جلسة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ للاطلاع والتي تم تأجيلها إلى جلسة ٢ أكتوبر ٢٠١٤ للاطلاع.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

١- يتربّ على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحکام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقدمة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة مفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقدمة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشيء.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٣-٣-٣ دعوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحتها ١٩ فدان تقريباً المشترأة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضي وما زالت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٣-٣-٤ دعوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٢ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز "تضامناً" بغرامات بلغ مجموعها مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

- ١- أن الغرامات المقضى بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
- ٢- التزام شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز باعتبارها مسؤولة بالتضامن يكون في حدود ثلث مجموع المبلغ المقضى به.
- ٣- الحكم الاستئنافي المشار إليه مردج الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة في إتهامها إلى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث أسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الاختصاص في بحث مدى قيام المخالفه من عدمه طبقاً للقانون الذي انتهي إلى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة إلى أن الحكم الاستئنافي لم يراعى تطبيق القانون الأصلح وهى قاعدة دستورية فى شأن العقاب اذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و القانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الاقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصرى ولا يؤثر فى تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذى شدد العقوبة برفع الحد الاقصى إلى ٣٠ مليون جنيه مصرى لانه قانون لاحق للواقعة المنسوبة إلى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

عما بان المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببرأتهم جميعاً مما نسب إليهم على ما ثبت المحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تحققت لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتعمت بالريادة السعرية واقل تكلفة إنتاج واعلى هامش ربح وأفضل جودة واسلك طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة ، ، الأمر الذي يكون معه الانهاء المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقامت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض علي هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض اقتصادية.

قامت شركة العز الدخلية للصلب الإسكندرية (شركة تابعة) خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الأول من سبتمبر ٢٠١٤ بإصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية بأجمالي ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصرى و ذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذًا جزئياً على ذمة الحكم في الجناحة رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف اقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

- هذا وقد أصدرت محكمة جنابات القاهرة الاقتصادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤ قراراً بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها و المقيدة برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف، ويوجب هذا الحكم الصادر بوقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية المشار إليها.

٣٦ - م الموضوعات أخرى

١-٣٦ EZDK Steel UK Limited

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP للبريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإنفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٢-٣٦ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٥ مارس ٢٠١٣ وتم تأجيلها إلى جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستوريةً ومحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لإيداع التقرير ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن. - إيضاح رقم (١-٢٠).

قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وتقى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانفاق بمعدات رصف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٥ ٤٤٩ ألف جنيه مصرى ومحدد نظرها جلسة ٨ مايو ٢٠١٤ والتي تم تأجيلها إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ للذكرات.

- ٣٧ - أحداث لاحقة

وافق مجلس إدارة شركة العز للدخيلة الصلب الإسكندرية بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٤ على ما انتهت إليه الدراسات الخاصة بالبدائل التمويلية ل إعادة الهيكلة التمويلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح للوصول إلى الشكل الأمثل لتمويل توسيعاتها لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة أو الموارد المخطط استخدامها ووفقاً للدراسات المقدمة في هذا الشأن و المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة طبقاً للنتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات.

قامت الشركة القابضة للغازات الطبيعية باحاطة شركة العز الدخيلة الصلب - الإسكندرية بتحفيض كميات توريد الغاز لمصانع الشركة لمدة شهر اعتبارا من ١٥ أغسطس ٢٠١٤ لحين الانتهاء من تنفيذ بعض اعمال الصيانة الطارئة و الضرورية للشبكة القومية للغاز علماً بأن هذا التخفيض سيترتب عليه إيقاف مصانع الاختزال المباشر للشركة تماما طوال المدة المذكورة و سوف تقوم إدارة الشركة بمحاولة توفير ما يمكن ليجادة من خامات بديلة خلال فترة التوقف حتى تتمكن المصانع من الحفاظ على استمرارية التشغيل بما لا يؤثر على كميات انتاج المنتج التام من الاطوال و مع محاولة تقليل التأثير السلبي على المنتج التام لمسطحات الصلب.

- بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤ وافق البنك العربي الافريقي الدولي بمد فترة بعض التسهيلات الايثمانية قصيرة الاجل الممنوحة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لتصبح تسهيل دوار متوسط الاجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بأجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي او ما يعادله بالعملة المحلية و بمعدل فائدة ١,٥ % فوق سعر الكوريدور اقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري علي المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي مع الاخذ في الاعتبار الي انه في حالة أي سداد جزئي او كلي من القرض الدوار متوسط الاجل او حصة البنك العربي الافريقي في القرض المشترك طول الاجل يتم زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدود.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"